

11. تأهيل مدرسي اللغة الأمازيغية؛
12. محدودية انخراط الجماعات المحلية في الشأن التعليمي؛
13. محدودية دور جمعيات الآباء؛
14. مشكل النهوض بأوضاع الفتاة المتقدمة وظروف عمل الفاعلات التربويات؛
15. مشكل تربية ذوي الحاجات الخاصة عامة، وذوي الإعاقة خصوصا.

موضوعات الاستشراف

1. تحقيق التكامل بين القطاع الخاص والقطاع العمومي على أساس الشراكة واعتباره مرفقا عموميا؛
2. ربط الإصلاح بالجهوية؛
3. تبني مقاربات بيداغوجية تشجع على الابتكار، والتوجه نحو المناهج الجهوية؛
4. ضرورة العناية بالعنصر البشري تكوينا وتأهيلا وتحفيزا؛
5. اعتبار إصلاح المنظومة ورشا مفتوحا وإرساء هياكل ومؤسسات جهوية لهذا الغرض؛
6. ربط إصلاح التعليم بإصلاح باقي القطاعات الاجتماعية الأخرى؛
7. خلق شراكات أوسع بين المؤسسة التعليمية ومحيطها؛
8. منح أولوية لتعميم التعليم الأولي؛
9. إعطاء الأولوية في الإصلاح للعالم القروي بالجهة؛
10. إنجاز تقييم حقيقي لسياسة التعريب، والتعجيل في الحسم في معضلة لغات التدريس؛
11. تشجيع التعليم المهني، منذ الإعدادي؛
12. تكييف المنظور الإصلاحى وفق مقاربة مجالية؛
13. إصلاح وتأهيل الإدارة التربوية؛
14. الاهتمام بالتأطير التربوي وتكوين المفتشين في التوجيه والتخطيط والمراقبة التربوية؛
15. العمل بمشروع المؤسسة؛
16. اعتماد التكوين المستمر لفائدة جميع الفاعلين التربويين؛
17. ضرورة إسهام الأسر برسوم التسجيل، أو فرض ضريبة تضامنية لفائدة التربية والتكوين؛
18. ربط المسؤولية بالمحاسبة في تدبير التعليم؛
19. توسيع شبكة مراكز التكوين المهني لتشمل المراكز القروية بالجهة؛
20. صياغة مشروع متكامل للنهوض بالحياة المدرسية؛
21. إحداث مختبرات فعلية للبحث بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ومجموعات بحث مختصة وفق دفاتر تحملات وتمويل كاف.